Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

ورقة سياسات

2019
أبريل

إعداد/ منصور علي البشيري
استشاري السياسات والإصلاحات التنموية

التمكين الاقتصادي للشباب

مدخل عام

يعرف التمكين الاقتصادي للشباب بأنه: [التحكم في شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي من شأنها أن تساهم في مضاعفة قدرات الشباب على تحقيق ذواتهم][1]، ووفقاً لهذا التعريف فإن عملية تمكين الشباب تأخذ تجليات متنوعة، فهي عملية اجتماعية متعددة الأبعاد والصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي عملية تغييرية تستهدف حصول الشباب على القوة من خلال إكسابهم المعلومات الخاصة ببيئتهم ومجتمعهم، وهي عملية تفاعلية في الخبرات بين الأفراد والمؤسسات، وفي الأخير هي عملية تنموية تركز على وعي الأفراد بقدراتهم وتحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للحاق بركب التنمية.

وفي اليمن يأتي التمكين الاقتصادي للشباب كأولوية في إطار الاهتمامات ذات العلاقة بالتنمية كون الشباب هم المورد البشري الرئيس للتنمية، ويمثلون أحد أهم العناصر الفاعلة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتزداد أهمية التمكين الاقتصادي للشباب كون شريحة الشباب (15 – 24 سنة) تمثل 31 % من السكان[2] في العام 2015 إلى جانب التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع اليمني خلال السنوات الأربع الماضية والتي شهدت تزايد وتيرة الصراع المسلح وما نتج عنها من توقف جزء كبير من العمليات الإنتاجية في الاقتصاد وغياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي وتوقف كامل للبرامج الاستثمارية العامة، فضلاً عن هروب جزء كبير من رأس المال المحلي للخارج للبحث عن فرص استثمارية في مناطق آمنة، وبالتالي إغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية وعلى رأسها المنشآت الصغيرة وتسريح جزء من العمالة المشتغلة فيها أو تخفيض ساعات العمل اليومي وتزايد معدلات البطالة والفقر داخل المجتمع وفي أوساط الشباب في المقام الأول.

تم إعداد هذه الورقة في إطار مشروع قادة للتنمية " الذي ينفذ من قبل مؤسسة "رنين! اليمن" بالشراكة مع مجموعة القانون الدولي والسياسات العامة بغرض خلق مجموعات شبابية فاعلة تهتم بقضايا مجتمعاتها المحلية وتعمل على معالجتها بالتنسيق مع السلطات المحلية، وتستهدف الورقة تحليل واقع التمكين الاقتصادي وانعكاسات الصراع والحرب على فئة الشباب، والعمل على تقديم مقترحات بالأولويات والتدخلات اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب. وقد جمعت المنهجية المستخدمة في هذه الورقة بين التحليل الوصفي (المكتبي) المسترشد بالمنهجيات والأساليب وأدوات التحليل التي وفرتها الدراسات السابقة، إلى جانب المنهجية التشاركية المستندة إلى التغذية الراجعة من قبل المستفيدين أنفسهم وأصحاب العلاقة من خلال تنفيذ حلقات نقاشية بؤرية في أوساط الشباب وعمل مقابلات فردية مع بعض الفاعلين في الجوانب الاقتصادية وتمكين الشباب.

1 – مؤسسة كونراد أديناور ، ومركز مساوه لتنمية المجتمع المدني: التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري، عمان 2015.
2 – المجلس الوطني للسكان و الجهاز المركزي للإحصاء ، الإسقاطات السكانية 2005 – 2025.

ضرورة التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اختلالات سوق العمل الحالي

أسهم نمو السكان المرتفع في اليمن خلال الفترة الماضية تزايداً في أعداد الشباب في الفئة العمرية 15 – 29 من 5.9 مليون نسمة عام 2005 إلى حوالي 8.3 مليون نسمة عام 2015م وبما يعادل 31 % من إجمالي السكان، ويتوقع أن يصل عددهم في العام 2020 إلى 8.7 مليون نسمة [3]، الأمر الذي ساهم في اتساع قاعدة السكان النشطين اقتصادياً، وزيادة حجم القوى البشرية والقوى العاملة بمعدلات تفوق القدرات التشغيلية للاقتصاد، وزيادة الضغوط على فرص العمل المتاحة، حيث بلغ عدد المشتغلين من الشباب في الاقتصاد نحو 1.7 مليون نسمة عام 2013 / 2014 يشكلون ما نسبته 40 % من إجمالي المشتغلين (15 سنة فأكثر)، أغلبهم موظفون لدى الغير وبنسبة 50.3 % من إجمالي العاملين الشباب فيما يعمل حوالي 27 % منهم لدى الأسرة أي أنها عمالة غير منتظمة ومعظمها في القطاع الزراعي، وتصل نسبة العاملين لحسابهم الخاص وأغلبهم في القطاع غير الرسمي إلى حوالي 20.1 %، أما الشباب الذين يمثلون أرباب عمل ويساهمون في خلق فرص العمل للآخرين فلا يتجاوزون 2 % من مجموع العاملين الشباب.

يتركز معظم العاملين الشباب في قطاع الخدمات وبنسبة 49.3 % من إجمالي الشباب المشتغلين، يليهم العاملين في القطاع الزراعي بنسبة 35.4 % ، ثم العاملين في الصناعة بنسبة 14.2 % ويعمل بقية الشباب في قطاعي البناء والإدارة العامة وبنسبة 8 % لكل منهما [4]. ويبين ارتفاع عمالة الشباب في قطاعي الخدمات (والتي تتركز في العمل في محلات البيع بالتجزئة) والزراعة تدني مستوى المهارات والتأهيل للشباب كون هذين القطاعين من القطاعات التقليدية التي لا تتطلب مهارات أو خبرات واختصاصات نوعية.

الشكل (1) وضع الشباب في حالة العمل %

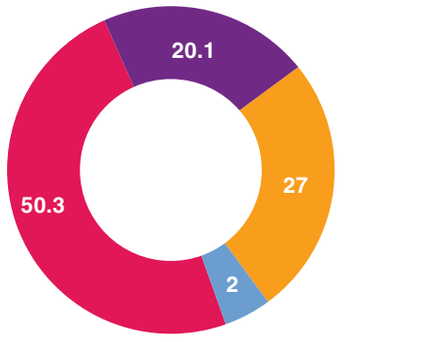

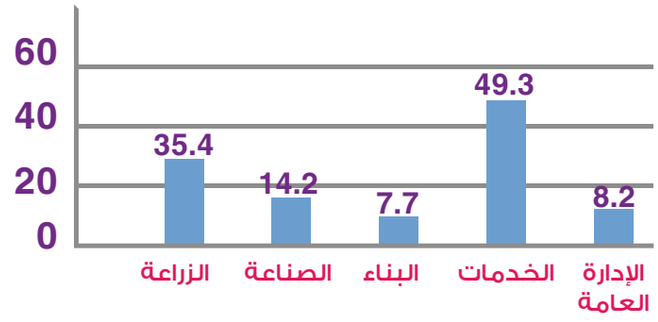

الشكل (2) عمالة الشباب بحسب فروع النشاط الاقتصادي %

يبين تحليل الخصائص التعليمية للمشتغلين الشباب، أنه وعلى الرغم من التطور الكبير في أنظمة التعليم المختلفة وتزايد عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية والمتخرجين منها خلال العقود الماضية، إلا أن غالبية الشباب المشتغلين (75.3 %) هم من الأميين أو الحاصلين على الشهادة الأساسية، وحوالي 22.8 % هم من الحاصلين على مؤهل الثانوية العامة و1.6 % فقط هم من ذوي المؤهلات الجامعية والعليا، ويعكس ذلك بطبيعة الحال التسرب من التعليم إلى سوق العمل وما يسهم به من اختلالات في عرض العمل تتمثل في تدني وضعف مستوى تأهيل قوة العمل وبالأخص مهارات اللغات الأجنبية وتشغيل الأدوات والمعدات، واستخدام الحاسوب الآلي[5]، الأمر الذي يجبر الشباب إلى التوجه نحو القطاع الهامشي (غير الرسمي) وبنسبة تصل إلى 83.4 % من إجمالي الشباب العاملين في الاقتصاد[6]

وفي جانب عرض العمل، أسهم تدني فرص التوظيف في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام وتراجع دور القطاع الخاص المنظم في توليد وظائف جديدة في تخفيض مستوى التشغيل في الاقتصاد.

3 – المجلس الوطني للسكان و الجهاز المركزي للإحصاء ، الإسقاطات السكانية 2005 – 2025.
4 – منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014.
5 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الاتجاهات الأساسية لتشغيل الشباب، ورقة عمل غير منشورة .
6 – مسح القوى العاملة ، مرجع سبق ذكره.

الصراع والحرب يزيد من معاناة الشباب

من المؤكد أن الصراع المسلح الجاري في اليمن منذ قرابة الأربعة أعوام الذي يمتد لأكثر من جبهة في عدد من المحافظات اليمنية قد ألحق أضراراً بالغة بكافة فئات المجتمع، إلا أن مستوى الضرر على فئة الشباب كان الأشد كونهم أكثر انخراطاً في الصراع والحرب مقارنة ببقية فئات المجتمع. ففي جانب الأضرار المباشرة للصراع والحرب على الشباب، تشير العديد من الدراسات والإحصاءات إلى وصول عدد الضحايا من المنخرطين في القتال إلى حوالي 80 ألف أغلبهم من الشباب[7]، إلى جانب آلاف المفقودين والأسرى.

وفي جانب الأضرار غير المباشرة للصراع والحرب فقد مثل تسريح العمالة المشتغلة وصعوبة الحصول على فرص عمل مستجدة أحد أهم الآثار التي لحقت بفئة الشباب في اليمن، حيث أشار مسح تأثير الأزمة اليمنية على القطاع الخاص[8] الذي أعدته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضرراً من النزاع وبنسبة تصل إلى 34 ٪ من إجمالي الشركات مقارنة بحوالي 17 ٪ من الشركات الكبيرة، وكان ذلك في عام 2015م وقد ازداد الوضع سوءاً مع استمرار الحرب وتفاقم آثارها منذ ذلك الحين.

من ناحية ثانية، ولكون القطاع العام (الوظيفة الحكومية) يعد أحد القطاعات الرئيسية المشغلة للعمالة في اليمن وبنسبة تصل إلى 30.6 % من إجمالي المشتغلين فقد عملت أزمة الرواتب في القطاع الحكومي والمتمثلة في عدم استلام نسبة كبيرة من العاملين في أغلب المرافق الحكومية لمرتباتهم منذ أكثر من عامين إلى الحاق ضرر كبير بالعاملين في القطاع الحكومي ومن ضمنهم الشباب والذين يمثلون حوالي 66 % من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي، حيث تأتي الفئة العمرية (25 – 34 سنة) في المرتبة الأولى من حيث المشتغلين في القطاع العام وبنسبة 35 % من إجمالي المشتغلين يليهم الفئة العمرية (15 – 24 سنة) وبنسبة 31 %[9]

الشكل (3) توزيع العمالة في القطاع الحكومي بحسب الفئة العمرية %

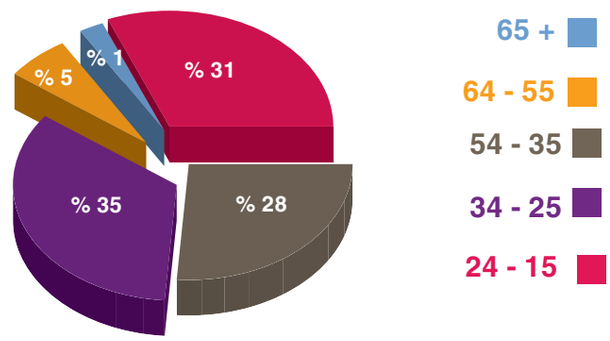

المصدر: مسح القوى العاملة 2013 - 2014

7 – – اندريا كاربوني، مشروع بيانات النزاعات المسلحة
(ACLED)، The Yemen war death toll is five times higher than we think – we can't shrug off our responsibilities any longer
8 – UNDP، Small& Micro Enterprise Promotion Service–Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity.
9 –منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

نمطية سياسات تمكين الشباب وغياب التقييم

انطلقت السياسات الحكومية الخاصة بتمكين الشباب من منطلق اجتماعي وليس اقتصادي، حيث كانت هذه السياسات تمثل جزءً من شبكة الأمان الاجتماعي التي تبنتها الحكومة اليمنية عقب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منتصف عقد التسعينيات الماضي، وتركزت هذه السياسات في تبني مشاريع مدرة للدخل وأشغال عامة ومبادرات مجتمعية مختلفة يشترك في تمويلها المانحين والصناديق الخاصة وتوجه نحو تعزيز الفرص الاقتصادية للسكان ومنهم الشباب.

لقد مثلت برامج تمويل وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أحد أهم السياسات الحكومية لتمكين الشباب في اليمن، حيث استهدفت هذه البرامج الحد من البطالة ورفع مستويات المعيشة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض من خلال تحسين المهارات وتوفير الخدمات المالية وغير المالية لمؤسسات التمويل الصغير والأصغر. وقد تم تنفيذه من قبل كل من وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر(SMEPS) التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة ، ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر وبنك الأمل وغيرها من المبادرات الحكومية وغير الحكومية.

كما تم العمل في جانب إيجاد فرص عمل مدرة للدخل تستهدف توفير فرص عمل مؤقته للعاطلين والفقراء في المناطق الفقيرة المتأثرة بالأزمات والصدمات الاقتصادية والتغيرات المناخية من خلال توفير مشاريع بناء المدارس والمراكز الصحية ومشاريع الطرق والمجاري والخدمات الاجتماعية في مختلف المناطق وتشغيل العمالة الماهرة وغير الماهرة، وقد تولى هذا الجانب كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.

من ناحية أخرى ركزت منظمات المجتمع المدني وبعض الجهات الحكومية جهودها في قضايا التدريب وبناء القدرات الفردية للشباب في مجالات الحرف والأشغال اليدوية كالخياطة والتفصيل والتدبير المنزلي والصناعات الغذائية والطباعة واستخدام الكمبيوتر وغيرها من المهارات مثل جمعية رعاية الأسرة اليمنية وصندوق تنمية المهارات وبعض منظمات المجتمع المدني الفاعلة.

ومع أهمية قضايا التمويل والتدريب وتوفير فرص العمل للشباب إلا أن أغلب هذه البرامج قد واجهت تحديات وصعوبات عديدة ابرزها:

- غياب جوانب المتابعة والتقييم للمتدربين وأصحاب القروض .
- ضعف الإمكانيات المالية للمؤسسات والبرامج الخاصة بالتمكين وبصورة تمكنها من الاستمرارية في عملها وتوفير التجهيزات اللازمة لعمليات التأهيل والتدريب.
- محدودية السياسات والبرامج ذات العلاقة بريادة الأعمال والقدرات الإدارية التجارية والمواهب الفنية للشباب.
- ضعف ارتباط مراكز التدريب والتأهيل بالمتخرجين منها وعدم قدرتها على توفير الدراسات والاستشارات الفنية لخريجيها والتي تمكنهم من إقامة مشاريعهم الخاصة وتعزز من قدراتهم التسويقية لمنتجاتهم وخبراتهم .

النظر قدماً لتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب

اكتسبت برامج التمكين الاقتصادي التي تم تطبيقها خلال السنوات الماضية أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي نظراً لكونها تستهدف فئة واسعة من السكان تتمتع بالنشاط والحيوية وتتطلع إلى اقتناص الفرص والاستفادة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها. واليوم وفي ظل حالة الصراع والحرب التي تشهدها اليمن وتخلي الدولة عن جزء كبير من مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية فإن قضية تمكين الشباب أصحبت ضرورة ملحة ليس فقط لتوفير فرص العمل اللائقة للشباب وتحسين سبل المعيشة لهم ولأسرهم وإنما أيضاً لحمايتهم من الانخراط في الصراع والحرب وتعزيز مساهمتهم في بناء السلام وحفظ الأمن والسلم المجتمعي من خلال مضاعفة الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية في مناطق النزاعات وتوجيهها نحو الشباب المعرض للعنف والاستقطاب.

وعلى الرغم من أهمية البرامج والأنشطة الحكومية والخاصة السابقة في مجال التمكين الاقتصادي للشباب، إلا أن المرحلة القادمة تتطلب برامج وأنشطة جديدة ومبتكرة تعزز الاستفادة من برامج التمكين الاقتصادي للشباب مستقبلاً وتضمن تحقيقها الأهداف المرجوة منها، وفي هذا السياق فإننا نرى ضرورة التركيز على عدد من القضايا عند تبني توجهات أو سياسات وأنشطة لتمكين الشباب من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية التي لا زالت تعمل في إطار تمكين الشباب أو منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في اليمن وأهمها:

تعزيز فرص المجاميع الشبابية:

من خلال منح المزيد من الحوافز للمجموعات الشبابية التي تعمل بصورة جماعية في إنشاء وتطوير المشروعات الخاصة بها، كون فرص النجاح للمشاريع التضامنية للمجموعات أكبر من فرص النجاح للمشاريع الفردية، كما تعمل على تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل والمشاركة في المسئوليات بغرض تحسين ظروف العمل والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل وتشجع على إنشاء أدوات تمويل جديدة وابتكارية وبديلة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير كل من التدريب الجماعي والتمويل التضامني للمجموعات، إلى جانب التحفيز من خلال توفير جزئي أو كلي لأدوات العمل اللازمة لهذه المشاريع، فضلاً عن خلق الشراكات بين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

التمويل الابتكاري: المصارف الاجتماعية في البرازيل

ظهرت المصارف الاجتماعية كبديل عن خطوط الائتمان البالغ الصغر لمساعدة المجتمعات المحرومة. وقد أنشئ المصرف المجتمعي الأول في البرازيل وهو بانكو بالماس في عام 1998، وهو مؤسسة تابعة للمجتمع المحلي، وعمل على منظومة متكاملة للتنمية المحلية في المنطقة. وفي استطلاع لآراء أفراد المجتمع المحلي في المصرف ، رأى 90% منهم أنه ساهم في تحسين نوعية حياتهم، و98% أنه ساهم في التنمية المجتمعية، وأشار 26% إلى ارتفاع دخل أسرهم نتيجة للأنشطة التي قام بها، في حين وجد 22% وظيفة عن طريقه.

تحفيز الشباب لخلق فرص العمل (ريادة الأعمال):

إن مواجهة مشكلة البطالة يتطلب العمل بجدية أكبر في حث الشباب على استحداث فرص العمل بأنفسهم، ويتطلب ذلك زيادة التركيز في جوانب التأهيل والتدريب على المواضيع الخاصة ببناء وإدارة وتطوير المشروعات الخاصة ومفاهيم التميز والابتكار وعدم الاقتصار على جوانب التأهيل ذات العلاقة بالبحث عن فرصة العمل. بمعنى أن مسألة التمكين الاقتصادي للشباب أكبر من مسألة إيجاد فرص العمل للشباب، كون جوانب التمكين الاقتصادي للشباب ترتبط بمفهوم التنمية والتي تمثل توسيع الخيارات وإتاحة الفرص وربط جوانب التدريب والتأهيل وبناء القدرات الشبابية باغتنام الفرص الجديدة وبالذات في ظل عالم متغير.

حلول ابتكارية لمواجهة مشكلة بطالة الشباب

شركة قرطبة تتخصص في نشر المحتوى الرقمي، ومقرها الرئيسي في... كل مكان! تقوم بكتابة وترجمة كل شيء تقريباً إلى اللغتين العربية والإنجليزية باستخدام منصة على شبكة الإنترنت، وشبكة متوزعة من المترجمين والمحررين. تقوم بخدمة مجموعة من الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، ووكالات الأنباء وشركات البرمجة الناشئة. تشغل الشركة أكثر من 500 قيادي في الشرق الأوسط (مطورو المحتوى) يتولون أمور حياتهم ويمتلكون المرونة والعقلية التعاونية ويستخدمون منصة الشركة لخلق فرص عمل، ويتميزون بالمسؤولية، ويقومون بعملهم لمئات الساعات بجودة عالية، ويقومون بأعمال لعملاء لا يعرفونهم.

الاستفادة من الثورة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي:

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة جديدة للحصول على العمل بطرق جديدة وأكثر مرونة، كونها تعمل على خلق المزيد من الوظائف الجيدة ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي للعمالة والمجتمع، وتتيح منافذ جديدة لخلق الوظائف وكسب الدخل، وتعمل على ربط الناس بأسواق التوظيف العالمية على الإنترنت مثل مواقع باباجوب في الهند، وسوقتيل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أشكالا جديدة وأكثر مرونة من التوظيف والعمل مثل: التعاقد عبر الإنترنت لزيادة سبل الوصول إلى فرص العمل وخاصة لأصحاب الأعمال الأصغر حجما.

من ناحية ثانية أفسحت مواقع التواصل الاجتماعي والمتميزة بسرعة انتشارها وقوة تأثيرها المجال أمام الشباب لتطوير وابتكار أفكار جديدة لكسب الرزق وخلق فرص عمل بديلة والترويج (التسويق الإلكتروني) لما ينتجونه من سلع أو خدمات ينتجونها في معاملهم أو منازلهم.

التوصيات

1. على الجهات الحكومية وبدعم ومساندة من المنظمات الدولية تكوين المؤسسات الداعمة لتمكين الشباب، ويأتي على رأس تلك المؤسسات وجود هيئة أو مؤسسة وطنية لدعم وتنمية مشاريع الشباب تتولى التوعية بأهمية المشروعات الخاصة وتقديم الخدمات الاستشارية للمشاريع الشبابية وتوفير المعلومات التجارية والاقتصادية والفرص الاستثمارية الصغيرة المتاحة داخل الاقتصاد، فضلاً عن مؤسسة لضمان القروض الصغيرة التي تمنحها البنوك التجارية والإسلامية والتي تنطبق عليها المعايير الموضوعية للإقراض، ويمكن في هذا السياق تطوير برنامج ضمان القروض الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي.

2. على منظمات المجتمع المدني المهتمة التركيز في جانب بناء القدرات الشبابية على مهارات إنشاء المشاريع الخاصة وإدارتها وكيفية الحصول على التمويل، وتسويق المنتجات وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال ودعم القدرات الإدارية التجارية والمواهب الفنية للشباب.

3. على الجهات الحكومية وبالذات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة العمل على توسيع برامجها التمويلية لمشاريع الشباب وإنشاء برامج تمويلية جديدة.

4. على الجهات الحكومية المعنية وبالتنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال وبالذات الغرف التجارية الصناعية العمل على تأسيس مجموعة من حاضنات الأعمال من خلال توفير خدمات البنى التحتية بصورة جيدة تتلاءم مع احتياجات المشاريع الشبابية وتقديم المشورة الفنية فيما يتعلق بعمليات الإنتاج والتسويق لمنتجاتهم، إلى جانب تأسيس برنامج وطني لتنمية وتطوير أصحاب الأعمال يستهدف مساعدة الشباب في تأسيس الأعمال الخاصة وتكوين جيل من رجال الأعمال على أسس علمية، وإكساب الشباب المهارات الخاصة بتحديد الأخطار الاستثمارية والتعامل معها.

5. على الجهات الحكومية تأسيس برنامج سوق الأعمال (أسواق ومعارض دائمة) يستهدف مساعدة الشباب في عرض وتسويق منتجاتهم والاشتراك بالمعارض الدولية والوصول بالمنتجين الشباب إلي أسواق التصدير الإقليمية والدولية.

6. على المؤسسات الإعلامية وبدعم من منظمات المجتمع المدني العمل على تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار بين الشباب وتشجيعهم على إنشاء المؤسسات التعاونية وتسليط الضوء على الشركات التي يملكها الشباب والنماذج الناجحة، وإزالة الحواجز التي تمنعهم من بدء أعمالهم الخاصة وتنميتها.

قائمة المراجع

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة ، العدد 4 .
2. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الاتجاهات الأساسية لتشغيل الشباب، ورقة عمل غير منشورة 2007.
3. منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014.
4. المجلس الوطني للسكان و الجهاز المركزي للإحصاء ، الإسقاطات السكانية 2005 – 2025 .
5. الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التقرير السنوي 2016.
6. برنامج الأشغال العامة ، مركز المعلومات ، https://www.pwpyemen.org/index.php/ar/data–center–2/projects–by–sectors/101–data–center–ar
7. صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة http://www.sedfyemen.com/index.php?subj=10&&page=3
8. مؤسسة كونراد أديناور ، ومركز مساوه لتنمية المجتمع المدني: التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري، عمان 2015.
9. UNDP، Small& Micro Enterprise Promotion Service–Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity.
10. اندريا كاربوني، مشروع بيانات النزاعات المسلحة (ACLED)، The Yemen war death toll is five times higher than we think – we can't shrug off our responsibilities any longer
11. IFC JOBS STUDY NEWSLETTER • www.ifc.org/jobcreation • Spring 2012

عن مؤسسة رنين! اليمن

رنين!اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير ٢٠١٠ وسجلت رسمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس ٢٠١١. تعمل المؤسسة على خلق مناخ سياسي جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذات البعد الوطني والدولي.

الجمهورية اليمنيه _صنعاء , شارع حدة
جولة المصباحي – الدور الثاني من قصر القعيطي للمفروشات
Sana'a, Yemen (Hadda St. - Al-Misbahi Intersection)
P.O. box: 16155
+967-(1)- 454 416
+967-(1)- 454 417
info@resonateyemen.net
www.resonateyemen.net
www.facebook.com/resonate.ye
www.twitter.com/resonateyemen

وحدة البحوث
والسياسات العامة